

المعاهد العربية العالية في الضفة الغربية وقطاع غزة.

□ وضع الجامعات والمعاهد العمالية العربية تحت سلطة ضابط التربية الإسرائيلي.

ومن خلال القراءة السريعة للقانون، يتضح أن تشريعه يناقض ما نصت عليه اتفاقات جنيف للعام ١٩٤٩ الخاصة بالأراضي التي تقع تحت الاحتلال، والتي تنص على عدم جواز قيام السلطات المحتلة بإجراء أية تغييرات على التشريع المعمول به من قبل في هذه الأراضي، باستثناء ما يتعلق بالأمن العسكري للقوات المحتلة، أو بهدف تطوير الأوضاع نحو الأفضل بشكل لا يضر عن إطار القساوس الدولي (هأرتس، ١٩٨٢/٥/٢).

إضافة إلى هذا القانون الذي لا نظير له في أية جامعة من جامعات العالم، أصدرت السلطات الإسرائيلية عدداً من الأوامر والتعليمات الأخرى بهدف تكبير الجامعات والمعاهد العليا في الأراضي المحتلة، وعلى سبيل المثال يشترط حصول الأستاذ أو العامل في الجامعة على تصريح خطي سنوياً، مما يلغي ديمومة التعليم الجامعي؛ في حين كان القانون الأردني يقضي بالحصول على الترخيص أو التصريح عند تاسيس الجامعة، ولمرة واحدة فقط.

ويذكر الدكتور نصير عاروري، الأستاذ في إحدى الجامعات الأميركية، في دراسة له بعنوان «معركة الأكاديميين»، أن في جامعة بيرزيت ٤٠ عضواً من أساتذة الجامعة لم يحصلوا على تصاريح عمل، ومن بينهم ٢٠ فلسطينياً، وهناك ٢٠ أستاذاً في جامعة النجاح الوطنية بنابلس، و ٢٠ أستاذاً في جامعة بيت لحم، لا تزال السلطات الإسرائيلية تماطل في منحهم تصاريح لمزاولة عملهم الأكاديمي، (الرأي العام الكويتية، ١٩٨١/٤/٩).

وتخفة كرمون والصراع حولها: أعلن منسق شؤون المناطق المحتلة رجايبا فاردي، عن موقف جديد لامتنعاص وردود الفعل الإسرائيلية والعالمية الراضة للإجراء الإسرائيلي، وذلك على خلفية الصراعات اللامتناهية داخل جهاز الإدارة المدنية والخلافات بين هذا الجهاز ووزارة الدفاع بشأن ما يتعلق بالسياسة المتبعة إزاء المواطنين العرب في المناطق المحتلة. وجاء هذا عبر بيان

صدر يوم ١٩٨٢/١١/٢١، عن مكتب منسق النشاطات في المناطق المحتلة، أعلن أن الإدارة المدنية، بعد التأكد من أنون الاستخدام التي تعطى للموظفين الأجانب في الضفة الغربية وقطاع غزة، قررت ملاءمة هذه الأذونات مع المعمول بها في دول غربية معينة، ومع القوانين السارية المعمول في الضفة والقطاع (هأرتس، ١٩٨٢/١١/٢٢). وتقرر إصدار النموذج الجديد بعد التشاور مع مستشار الحكومة القانوني، وتم توحيد النماذج لجميع أنواع العمال الأجانب، وهذا النموذج لا يشمل التعهد من قبل طالب العمل، لكنه مشروط بطلبات يؤدي عدم تنفيذها إلى إلغاء إذن الاستخدام.

يحتوي طلب الحصول على إذن استخدام من قبل الإدارة المدنية على ما يلي:

● أسئلة تتناول التفاصيل الشخصية لطالبي العمل، مثل العتوان ومكان العمل والبلد ورقم جواز السفر وغير ذلك.

● شروط الاذن، وتنص على إعطاء الاذن، شريطة احترام عدة شروط، منها أن الاذن يعطى لمدة سنة اعتقاراً من إصداره، ولا يسري الا في نطاق الوظيفة ومكان العمل المذكورين فيه، وخلال فترة الاذن، يمنع الحاصل عليه من القيام بأي عمل يعس بالأمن والنظام العام؛ وضمن هذا أحكام القانون التي تمنع تقديم أية خدمات تنطوي على مساعدة أو تأييد لـم.ت.ف.د. أو أية منظمة معادية أخرى. ويعتبر الاخلال بأي من هذه الشروط سبباً لإلغاء الاذن (المصدر نفسه).

هذا الاعلان الإسرائيلي لا يعني أن السلطات الإسرائيلية صوتت النظر نهائياً عن الوثيقة، بل هي محاولة لامتنعاص النعمة الداخلية والسخط العالمي عن طريق تعديلها من حيث الشكل فقط. وهذا ما أكدته أوساط الجامعات الفلسطينية مؤكدة أن المعركة التي تستهدف إسقاط الوثيقة لم تنته بعد، ولا بد من الاستمرار في المواجهة.

وجاء الموقف الموحد للجامعات الفلسطينية والحركة الطلابية، الذي رفض الشكل الجديد للوثيقة، رداً على محاولات سلطات الاحتلال المتكررة منذ أكثر من عام، للسيطرة على الدراسة الأكاديمية في الضفة والقطاع. كما جاءت الوثيقة، ومحاولات تلويحها وإصرار الإدارة المدنية على